# أثر المذهب المالكي في التكوين العلمي والعطاء المعرفي لفقهاء قسنطينة.

**مصطفى مغزاوي: أستاذ محاضر " أ "**
**بقسم التاريخ جامعة الشلف.**

تُسهمُ الخلفية المذهبية في تشكيل المَلكة الفكرية للأفراد والمجتمعات عمومًا ولدى الفقهاء خصوصاً، وسنحاول إسقاط ذلك على فقهاء مدينة قسنطينة منذ الفترة الوسيطة إلى الحديثة، ونترصّد أثر المذهبية عموما والمذهب المالكي خصوصا في التكوين العلمي للفقهاء أولا، وإنتاجهم المعرفي ثانيا، ولا يغيبُ عنَّا ما للمذهبية من رمزية ودلالة في التكوين العلمي وحافزودافع في الإنتاج المعرفي، ولتلمّس ذلك سنقف عند نماذج من فقهاء قسنطينة وعلمائها تكوّنوا في رحاب المذهب المالكي وورّثوا علمًا وكوّنوا أجيالاً وصنَّفوا كتباً، وقبل ذلك سنحاول التطرق إلى تجليات المشهد المذهبي في قسنطينة قديماً وحديثاً وأثره على حركة التصنيف والإنتاج المعرفي.

إن المتفحص لتراجم ومصنفات علماء قسنطينة يتلمّس الأثر المذهبي في تكوينهم العلمي وإنتاجهم المعرفي، ويتجلى المشهد المذهبي في قسنطينة تاريخيا في مذهبين شكَّلا حافزاً للعطاء العلمي، هما المذهب المالكي والمذهب الحنفي، تعايشا جنبا إلى جنب في مجالس العلم والقضاء، مع تسجيل سيادة وغلبة للمذهب المالكي في الفترة الوسيطة والفترة الحديثة، بينما شكَّل العهد العثماني العصر الذهبي للمذهب الحنفي في الجزائر[1]، وعلى أساس الانتماء المذهبي ضبط علماء قسنطينة إنتاجهم العلمي وعطاءهم المعرفي.

---

[1]- أحدث العثمانيون وظيفة المفتي الحنفي لتصبح وظيفة رسمية بالجزائر، ولقبوا المفتي الحنفي "بشيخ الإسلام" بعد ما يتم تعيين المفتي الحنفي من إسطانبول رفقة القاضي الحنفي وهذا لعدم وجود علماء أحناف بالجزائر في البداية ، أُنظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج:01، ص: 388 و 389 .ط. دار البصائر، الجزائر، 2007م،

ومـا نسـجله بمزيـد إعجـاب واعتـزاز أن المتصـفح لعنـاوين المصـنفات المذهبيـة لعلمـاء قسـنطينة لا يـتلمّس مذهبيـة ضـيقة، بـل نجـد معظـم العنـاوين تبتعـد عـن الـردود المذهبيـة والانتصـارات الضـيقة، لتتجـه نحـو تصحيح العقيـدة وتزكية النفوس وتربيتها.

وبـالرغم من السـيطرة التاريخيـة للمـذهب المالكي على الحيـاة المذهبيـة في الجزائـر، إلا أنَّ مصـادر العهـد العثمـاني تـُتحفنا بعـدد من علمـاء قسـنطينة الـذي برِعـوا في المذهب الحنفي تدريسـا وتصـنيفا وإفتـاءً، منهم مصـطفى بن الشـيخ عبـد الرحمان بن أحمد بن حمودة بن مامش باش تارزي المتوفى سنة 1252هـ/ 1836م مفتي المـذهب المـالكي حينهـا بمدينـة قسـنطينة، تقلَّـد القضـاء بالمدينـة والخطابـة بجامع سوق الغزل ثم جامع القصبة وبعدها بجامع سيدي الكتاني، ترك عدة آثار علمية تدل على مقدرته وعلمه الغزير المنقول و المعقول، منها ما هو مطبوع ومنها ما هو مخطوط نذكر منها : كتاب " المنح الربانية في شرح المنظومة الرحمانية " و " صل يا ذا الجلال و سلم على ـ المصطفى و آله و كل من تلا " ورسـالة " الجـوهر المنظـوم " في شـرح قولـه (صـلى الله عليـه وآلـه وسـلم) " مـن لـم يسـتطع البـاءة فليصـم " رسـالة " تحفـة النـاظرين في إبطال القـول بـنقض الحكم بصحة الوقـف بعـد مـوت الـواقفين [1] "، وكلهـا عنـاوين لمصـنفات لا تحمل مذهبيـة ضـيقة أو تهجمـا على الغير.

ومن المعـروف تاريخيـاً أن العثمـانيين الأتـراك كانوا يتمـذهبون مـذهب أبي حنيفة النعمان، إلاَّ أنهم في الجزائر لم يُضيقوا على المذهب المالكي المذهب السـائد حينها في الجزائر وقسنطينة، بل قرَّبـوا المفتي المالكي وجعلوه جنبا لجنب مع المفتي الحنفي ومنحوهم نفس الإمتيازات والسلطات[2].

---

[1]-عمر كحالة، معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج:05، ص: 118.

[2]-من ذلك أنهم قربوا إمام وخطيب الجامع الكبير بالعاصمة محمد الخروبي المالكي واستعملوه في السفارة بينهم وبين أبي عبد الله محمد الشريف الحسني سنة 961هـ ومنحوا له سلطات

ومن أئمة المذهب الحنفي في عهد قسنطينة العثمانية مصطفى بن الشاوش القسنطيني، كان متعلِّقًا بمذهب أبي حنيفة، وخطب بالجامع الأخضر، وأفتى على المذهب النعماني، وعُرِضت عليه الفتوى بعدَ وفاة الشيخ مصطفى باش تارزي فرفض ومات سنة 1252 هـ [1].

وممَّن عُرف بالاجتهاد فلم يلزم مذهبا بعينه شيخ قسنطينة الفقيه المجتهد عبد القادر بن محمد الراشدي القسنطيني، تولى التدريس والقضاء والفتوى بمدينة قسنطينة، كما كان يدرّس بجامع سيدي الكتاني، نَسبهُ الدكتور أبو القاسم سعد الله إلى المذهب المالكي[2] ، بينما نَسبهُ للحنفية الدكتور عبد الله حمادي محقق كتاب تحفة الإخوان[3] ، أما أبو القاسم الحفناوي فيذكر أنه صنف كتابا في الاجتهاد " يدل على تبحره في علمي الكلام والأصول ادعى فيه الاجتهاد "[4] ، والأظهر أنّ الفتوى والقضاء كانتا على هذين المذهبين في قسنطينة، فقد كان هناك مفت وقاض مالكي وآخر حنفي وقد تقلد هما مرارا ، وقد وصف المؤرخ مبارك الميلي الشيخ عبد القادر الراشدي بـ " شيخ قسنطينة في القرن الثاني عشر "[5].

ترك الراشدي تراثا قيما في فنون شتى لا يزال أسير خزائن المخطوطات منها في العقيدة: متسعة الميدان في إثبات وجه الوزن وآلة الميزان، ونظم: مفاد التحصيل لإعداد السبيل ، وكتاب: تجديد الإيمان في أواخر الزمان، ورسالة في

---

واسعة. أُنظر: أبو القاسم الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، المكتبة العتيقة، تونس، الطبعة الثانية، 1985م، ص: 48و49.

[1]- كحالة، المرجع السابق، ج: 01، ص: 265.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج:02، ص: 65.

[3]-عبد القادر الراشدي: تحفة الإخوان في تحريم الدخان، تحقيق ودراسة عبد الله حمادي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1999، ص: 138.

[4]- الحفناوي، المرجع السابق، ص: 221.

[5]- مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، ص: 711.

التوحيد، وفي الفقه والأصول: له كتاب حافل في مباحث الاجتهاد وهو الكتاب الذي لزم فيه الاجتهاد متحرِّراً من المذهبية [1].

وعموماً سجل الرحالة الورثلاني صور ومشاهد تنبئ عن وجود صراعات مذهبية بين المالكية والأحناف، وسجالات فلسفية أخرى بين المتصوفة والأشعرية والمعتزلة، وأخرى بين الطرقية الموغلة في الإلحاد والزندقة والفجور والطرقية المنظمة ذات التقاليد كالرحمانية والشاذلية، لكن هذه المواجهات لم تبلغ ما بلغته الصراعات المذهبية في المشرق الإسلامي، والذي زخر بكتب الردود المذهبية وكتب اختصّت في الانتصار المذهبي والردّ على المُخالف قدحاً وتجريحاً بحق وبغير حق، بل غلب على المصنفات الدينية في المغرب الإسلامي عموما وقسنطينة خصوصا التزكية والتصوف والوعظ والتفسير والعقائد دون الانتصار لمذهب بعينه، فلم يُوجِّه فقهاء قسنطينة جهودهم للتصنيف المذهبي الضيِّق [2].

وسنحاول تتبُّع مدى تأثير المذهب المالكي في التكوين العلمي والعطاء المعرفي لعلماء قسنطينة، فقد أُشتهرت حاضرة قسنطينة بفئة واسعة من الفقهاء كوّنوا ملكتهم الفقهية على المذهب المالكي، وسخَّروا جهودهم العلمية خدمة للمذهب المالكي ووفاء له، وتباين الإنتاج العلمي بين كتب الأحكام والنوازل، ومصنفات أخرى في التاريخ والفقه والأدب واللغة والمنطق والفلك والحساب والتصوف والتراجم والعروض والأنساب وغيرها.

ومن الأسر العلمية بمدينة قسنطينة التي خدمت المذهب المالكي تصنيفا وتدريسا وإفتاء آل باديس الكرام الذين تكونوا على المذهب المالكي وصنفوا فيه،

---

[1]- الحفناوي، المرجع السابق، ص: 221، وسعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج:02، ص: 428.

[2]- وبالرغم من سيطرة المذهبين المالكي والحنفي على الواجهة المذهبية لقسنطينة عبر التاريخ فإن المصادر تتحفنا بأحد فقهاء قسنطينة كان شافعيا ذو قدر وهو : علي بن (أبي القاسم) محمد التميمي، أبو الحسن، القسنطيني: متكلم، أشعري، محدث، من الفقهاء، من أهل قسنطينة، رحل إلى المشرق فزار دمشق ثم انتقل الى بغداد فقرأ بالنظامية، من آثاره "تنزيه الإله وكشف فضائح المشبهة" ، الصفدي بن أيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1420هـ/ 2000م، ج: 21، ص: 253 .

نذكر منهم الشيخ الحسن بن القاسم بن ميمون (عاش القرن 7هـ /13م) الذي ألّف العديد من المُصنّفات المشهورة، وله في الفقه المالكي: شروح على مختصر خليل، وله أيضا كتاب "الصنائع" وديوان شعر، وشروح على ابن فارس، وكتاب "أعلام القيروان" وغيرها...، ذكره محمّد العبدريّ في رحلته ووصفه بالهيبة والسمت والوقار[1] ، وعلى نهجه سار ابنه القاضي حسن بن خلف الله بن حسن بن أبي القاسم بن ميمون بن باديس القيسي القسنطيني (ت784 هـ/1382 م)، كان مشهورا بغزارة علمه، خطيبا، من فقهاء المالكية[2].

ومن العطاءات العلمية لآل باديس نذكر: شرح تقييد على مختصر خليل لأبي علي حسن ابن أبي القاسم بن باديس القسنطيني (787هـ /1382م الفقيه المالكي والأديب الصوفي، امتاز هذا الشيخ بغزارة علمه و كثرة شروحه ،كان قاضيا ومحدثا بمدينة قسنطينة ومُفتياً بها على المذهب المالكي، بدأ تعليمه بمسقط رأسه ثم انتقل إلى مدينة بجاية طلبا للعلم، و كذلك شدَّ رحاله إلى المشرق لأداء فريضة الحج والاستفادة من الدرس والتحصيل، نزل بالقاهرة و غيرها من حواضر الشرق الكبرى، ثم تولى بعد عودته منصب قاضي الجماعة بمدينة تونس سنة 778هـ/1376م ثم أعفي منه فعاد إلى مدينة قسنطينة وشغل بها نفس الوظيفة[3].

واشتهر من أسرة "ابن باديس" عدة شخصيات في ميدان العلم والقضاء والفتيا، حازوا مناصب في التدريس والإفتاء والوظائف الدينية، وتكاد تكون وظيفة القضاء في قسنطينة قاصرة على علماء هذه الأسرة ردحاً طويلا من الزمن.

---

[1]-أُنظر: العبدري، الرحلة العبدرية، تحقيق محمد الفاسي، الرباط 1 ص: 153.

[2]-الحفناوي، المرجع السابق، ص: 119 .

[3]- نفسه، ص: 120.

واستكمالاً لشرح الشيخ سالِم السنهوري على مختصر خليل تولى المهمة الفقيه المالكي القسنطيني مصطفى العجمي، كان يُشارُ إليه في الفقه المالكي وحلِّه لمعضلاته، تولَّى الإمامة بجامع سوق الغزل حتى مات في حدود سنة 1240 هـ [1].

ومن الأسر العلمية القسنطينية التي خدمت المذهب المالكي تدريسا وتصنيفا وإفتاءً - بالإضافة إلى أسرة ابن الفقون وأسرة ابن باديس، نذكر أسرة ابن قنفذ، نُعدِّد من هذه العائلة: الفقيه المالكي حسن بن علي بن حسن بن ميمون بن قنفذ القسنطيني 750هـ /1349م كان من فقهاء المالكية البارزين، والمحدثين البارعين، تبوَّء منزلة العلماء بقسنطينة[2] ، تعلم بقسنطينة ثم بجاية ورحل إلى بلاد المشرق لطلب العلم وأداء فريضة الحج، من مصنفاته الفقهيّة " المسنون في أحكام الطاعون "، و"المسائل المسطرة في النوازل الفقهية " [3]

ومن أبرز فقهاء هذه الأسرة العلمية الذين خدموا المذهب المالكي تدريسا وتصنيفا وإفتاءً أبو العباس أحمد بن حسن بن علي الشهير بابن الخطيب و بابن قنفذ القسنطيني المتوفى سنة 810هـ/1407م، غلب عليه التصوف، فكثرت تصانيفه في التزكية وتربية النفس على حساب توجهه المذهبي المالكي، أُستدعي من طرف البلاط الحفصي لتولي عدة وظائف و خطط سامية فتقلد الخطابة بالمسجد الجامع بالقصبة وهو مسجد الأمراء، وتولى الإفتاء وخطة القضاء فضلا عن التدريس و نشر العلم و التأليف حتى توفي سنة 810هـ/1408م. هذه النشأة العلمية المالكية الصوفية كانت - ولا شك - ستنعكس على الإنتاج المعرفي لابن قنفذ، فقد ترك ابن قنفذ ما يزيد عن ثلاثين مصنفا دوَّنها صاحبها في آخر كتابه ( شرف الطالب في أسنى المطالب ) منها: في الفقه "بغية الفارض من

---

[1]-عمار جراية، مختصرات الفقه المالكي وجهود الجزائريين في خدمتها، ملتقى عين الدفلى الخامس للمذهب المالكي، أفريل 2009، ص: 392.

[2]-ابن قنفذ، شرف الطالب في أسنى المطالب، مكتبة الرشد الطبعة الأولى، 1424هـ، ص: 21 .

[3]-ابن قنفذ، الوفيات، حققه وعلق عليه: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، 1403هـ / 1983م ، ص: 355.

الحساب والفرائض، و"وسيلة الاسلام بالنبي عليه الصلاة والسلام" قال: "وهو من أجل الموضوعات" في السيرة لإختصاره" و"تقييدات في مسائل مختصرة مختلفة "، وفي التراجم والسير "الوفيات" ويحتوي على تراجم قصيرة للعلماء وخصوصا المحدثين منهم مرتبة على القرون وعلى تواريخ وفياتهم ، و"طبقات علماء قسنطينة"، و"الفارسية في مبادىء الدولة الحفصية" في تاريخ بني حفص، و"شرح الأرجوزة التلمسانية في الفرائض، وله في التصوف "أنس الفقير وعز الحقير" و"تقريب الدلالة في شرح الرسالة " في أربعة أسفار، و"اللباب في اختصار الجلاب "، وكتاب و"المعاني في بيان المباني " وهو شرح لرجز في المنطق نظمه الفقيه الحافظ أبو عبد الله محمد بن أبي زيد عبد الرحمن المراكشي الضرير من أهل قسنطينة، و"أنوار السعادة في أصول العبادة" [1].

ومن فقهاء قسنطينة الذين خدموا المذهب المالكي في الأندلس أبو العباس أحمد بن يعيش بن خلف الأزدي القسنطيني ت537هـ/ 1142م كان فقيها مالكيا ومحدثا بارعا من أهل قسنطينة سافر إلى بلاد إشبيلية بالأندلس لطلب العلم واستقر حتى نبغ في الحديث والفقه المالكي[2]

ومن فقهاء قسنطينة الذين خدموا المذهب المالكي في المشرق الإسلامي طاهر بن زيان الزواوي القسنطيني ( ت940هج /1523م) كان عالما في الفقه المالكي وصوفيا ورعا رحل إلى بلاد المشرق لأداء مناسك الحج ثم استقرَّ بالمدينة المنورة إلى أن توفي وهو مقيم بها، من مؤلفاته " نزهة المريد في معاني كلمة التوحيد" ، وله رسالة أخرى سماها " القصد إلى الله "[3]، ومنهم: محمد بن عبد الرحمن بن محمد

---

[1]- للمزيد أُنظر: ابن قنفذ، الوفيات، ص: 67، والتنبكتي، أحمد بابا المالكي التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، الطبعة 01،وضع هوامشه وفهارسه : طلاب كلية الدعوة الإسلامية طرابلس بإشراف وتقديم : عبد الحميد بن عبد الله الهرامة، منشورات الكلية،1989م، ص: 75، الحفناوي، المرجع السابق، ص: 27

[2]-عمر رضا كحالة، معجم أعلام الجزائر، مكتبة المثنى بيروت، لبنان،ج: 01، ص: 260 .

[3]- التنبكتي، المصدر السابق، ص: 130، ابن مريم، البستان في ذكر الأولياء بتلمسان، وقف على طبعه واعتنى بمراجعة أصله الشيخ : محمد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبية، الجزائر،

بن عبد الرحمن، أبو القاسم القسنطيني، فقيه مالكي نشأ في قسنطينة وأخذ عن مشيختها، وارتحل إلى المشرق ودخل الحجاز وجاور بمكة ومنها إلى بيت المقدس 830 هـ[1].

وتُحفنا المصادر بعدد كبير من فقهاء قسنطينة المالكية تشرّبوا المذهب المالكي ونشؤا عليه إلاَّ أنَّهم اشتغلوا بالقضاء والإفتاء والتدريس على حساب التأليف والتصنيف الفقهي المذهبي، نذكر منهم الشيخ عمار بن مسعود بن شريط ( توفي سنة 1250هج )، كان عالما بالحديث و الفقه و أديبا وصفه صاحب " تعريف الخلف برجال السلف " بقوله : " نخبة أهل زمانه فقها وأدبا وعلما بالحديث والأصول طويل الباع في علم البلاغة، تولى الفتيا المالكية ثم نظر الأوقاف و توفي سنة 1250هج/ 1834م[2] ، ومنهم : العلاَّمة الراشديُّ المعروف أبو راشد عمار الغربي القسنطيني، كان أديبًا وشاعرًا مجيدًا، ولي الفتوى المالكية، والخطابة بمسجد علي بن مخلوف، والتدريس بمدرسة الكتاني، ثم جامع القصبة، تُوفي في جمادَى الثانية 1251هـ.

ومنهم : أحمد بن محمد المبارك، أبو العباس القسنطيني المتوفى حوالي سنة 1265هـ / 1849م الفقيه والخطيب المالكي، له نظم في فقه مالك، نشأ بمدينة قسنطينة وولي الإفتاء للمالكية والخطابة بالجامع الكبير، وترأس الطريقة الشاذلية، له "حاشية" على شرح الأخضري لجوهره المكنون، و"كتاب في شمائل الرسول ومعجزاته" وعدة قصائد في مدح النبي (صلى الله عليه وسلم) [3]

ومنهم : محمد الحفصي القسنطيني، أبو عبد الله المتوفى حولي عام 1226هـ / 1811م حافظ للحديث، مدرك لدقائقه وعلله ورجاله، مشارك في علمي

---

1326هـ/ 1908م البستان 116، الحفناوي، المرجع السابق، ص: 191، كحالة، المرجع السابق، ج: 05، ص: 35.

[1]- التنبكتي، المرجع السابق، ص: 310 .

[2]- الحفناوي، المرجع السابق، ص: 187.

[3]- الحفناوي، المرجع السابق، ص: 72، كحالة، المرجع السابق، ج: 02، ص: 146.

المنقول والمعقول، من كبار فقهاء المالكية في وقته، ولي قضاء قسنطينة وتوفي بها، من آثاره " حاشية" على "السلم المرونق " للأخضري، في المنطق، و"تقاييد"[1]

ومن فقهاء قسنطينة المتأخرين الذين خدموا المذهب المالكي تصنيفا وتدريسا صالح بن مهنا القسنطيني، من رواد الحركة الإصلاحية الذين حاربوا البدع، نشأ بقسنطينة، وتعلم بها وبتونس، ثم انتقل إلى القاهرة وتعلم بالأزهر، ثمَّ عاد، فاشتغل بالتدريس في قسنطينة، من آثاره : كتاب : شرح ابن عاشر[2]، ومن تلامذته الفقيه المالكي والمصلح الاجتماعي الشيخ المولود بن الموهوب درَّس بالمدرسة الكتانية سنة 1895 م، ثم إمام ومدرسا بالجامع الكبير بقسنطينة، ثمّ تولى الإفتاء على المذهب المالكي عام 1908م[3]

وممَّن خدم مذهب الإمام مالك وكان للمذهب لمسة واضحة في تكونه ونشاطه العلمي الإمام عبد الحميد بن باديس أول رئيس لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين الذي شرح " موطأ الإمام مالك " في الحديث النبوي الشريف" تدريسا ، وقد كتب بعض دروسه في التفسير والحديث ونشرها في مجلة " الشهاب"[4] ، وبإطلالة سريعة على مقررات ودروس مدارس الجمعية التعليمية نلحظ ثلاث مراجع فقهية مالكية رئيسيًا هي: متن ابن عاشر، ومختصر خليل تـ 1844م، ومختصر ابن الحاجب تـ 1249 م، وبدرجة أقلّ - نظم أسهل المسالك في مذهب

---

[1]-الحفناوي، المرجع السابق، ص: 365 .

[2]-عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة 1400هـ / 1980م، ج: 01، ص: 323.

[3]-سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 03، ص: 390، عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ص: 324 .

[4]-جريدة الشهاب : ج11، م10، غرة رجب 1353هـ /الموافق لـ 10 أكتوبر 1934م، ورابح تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981م، ص:169.

الإمام مالك للشيخ محمد البشار المالكي، ورسالة ابن أبي زيد القيرواني، وتحفة الحكام لابن عاصم[1].

فالإحاطة بهذه المتون والمختصرات الفقهية المالكية ميزة تطبع المتخرجين من مدارس الجمعية خصوصا والزوايا والمساجد عموما بقسنطينة خصوصا وربوع الجزائر عموماً، يقول الدكتور أبو القاسم سعد الله رحمه الله تعالى : " وكان المختصر للشيخ خليل بن إسحاق هو عمدة المذهب المالكي في الجزائر في العقود المتأخرة، وهو متن مركز وعليه شروح عديدة، أشهرها شرح الخرشي... ولكن مذهب الإمام مالك كانت له متونه وشروحه قبل ذلك، ومن أشهرها تحفة الحكام لابن عاصم، والمدونة لسحنون، والمختصر لابن الحاجب، والرسالة للقيرواني"[2].

ومع تحري الإمام ابن باديس لفقه المالكية إلا أنه كان يدعوا إلى ربط الفقه المالكي بأصول الأحكام : الكتاب واالسنة، فيقول : " وإذا رجعت إلى موطأ مالك سيد اتباع التابعين فإنك تجده في بيان الدين قد بنى أمره على الآيات القرآنية، وما صحَّ عنده من قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله ..." [3]، وسعى إلى تطبيق هذه القناعة على المؤسسات التعليمية للجمعية رغم اعترافه بصعوبتها إذ يقول :" ... والرجوع بالتعليم إلى التفقه في الكتاب والسنة وربط الفروع بالمآخذ والأدلة أعسر وأعسر، غير أن ذلك لا يمنعنا من السعي والعمل بصدق الرجاء وقوة الأمل"[4].

وبعد هذا التتبُّع الإحصائي الوصفي التاريخي لأبرز الفقهاء المالكية وعطاءاتهم المعرفية بحاضرة قسنطينة، كان لا بدّ من توضيح جملة من النقاط التالية التي وقفنا عليها:

---

[1]-أُنظر: عمار جراية، مختصرات الفقه المالكي وجهود الجزائريين في خدمتها، مرجع سابق، ص: 390 – 394.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج:4، ص: 528.

[3]-جريدة الشهاب : ج11، م10، غرة رجب 1353هـ /الموافق لـ 10 أكتوبر 1934م.

[4]- جريدة الشهاب، ج12، م10، غرة شعبان 1353 هـ الموافق لـ 9 نوفمبر 1934 م.

1- كان المذهب المالكي بمصنفاته ومختصراته عماد التكوين الفقهي لدى فقهاء قسنطينة منذ العصر الوسيط والعصر العثماني إلى الفترة الاستعمارية والعصر الحديث، ولا شكَّ أنَّ هذه الاستمراريَّة التاريخيَّة للمذهب المالكي والصمود الطويل للمذهب المالكي كان نِتاج المؤسسات التعليميَّة الجزائريَّة التقليديَّة والحديثة التي عملت على تأطيره وترسيخه أولاً، واحتضان أعلامه وفقهائه ثانيًا، وتبسيطه وتبليغه للجماهير ثالثاً، وهو ما انعكس على الإنتاج المعرفي والنشاط التعليمي لفقهاء قسنطينة[1].

2- خدم علماء قسنطينة المذهب المالكي عن طريق التدريس والإفتاء أكثر من التأليف والتصنيف، ومهمة التدريس وما يلحقها من الإفتاء والنظر في النوازل والقضاء مشغلة عن التأليف والتصنيف، والعكس صحيح فقد يكون الإغراق في التصنيف والتأليف مشغلة عن التحصيل، وهو ما يُفهم من كلام ابن خلدون في مقدمته إذ يقول –رحمه الله تعالى - :" اعلم أنه مما أضر بالناس في تحصيل العلم والوقوف على غاياته كثرة التآليف واختلاف الاصطلاحات في التعليم، وتعدد طرقها، ثم مطالبة المتعلم والتلميذ باستحضار ذلك ... فيقع القصور ولا بد دون رتبة التحصيل، ويمثل ذلك من شأن الفقه في المذهب المالكي بالكتب المدونة مثلاً وما كتب عليها من الشروحات الفقهية، مثل كتاب ابن يونس واللخمي وابن بشير والتنبيهات والمقد "[2] ، ولمّا سئل علامة الجزائر عبد الحميد بن باديس-رحمه الله- عن التأليف قال بأنه انشغل بتأليف الرجال عن تأليف الكتب [3]، فقد شُغل كثير من الفقهاء بإعداد الرجال لحمل الأمانة، وهو شأن علماء المالكية في مدينة قسنطينة والجزائر عموما، ولمزيد توضيح نورد كلام نفيس للإمام البشير الإبراهيمي - رحمه الله تعالى - إذ يقول في هذا الشأن: "لم يتسع وقتي للتأليف و

---

[1]-أُنظر مقالنا : مصطفى مغزاوي، اسهام مؤسسات التعليم الوطنية في الحفاظ على المرجعية الفقهية المالكية للجزائر (1830-1962م)، مجلة عصور الجديدة، مجلة دولية محكمة يُصدرها مختبر تاريخ الجزائر بجامعة وهران، العدد السادس، سنة 2012.

[2]-مقدمة ابن خلدون، دراسة وتحقيق: علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر، ط4، 2006م، ص: 339.

[3]-أُنظر مقدمة : تفسير ابن باديس في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، تحقيق : توفيق محمد شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1416هـ/1995م ج: 01، ص: 13 .

الكتابة مع هذه الجهود التي تأكل الأعمار أكلا، و لكنني أتسلَّى بأنني ألّفت للشعب رجالا، و عملت لتحرير عقوله تمهيدا لتحرير أجساده، وصححت له دينه ولغته فأصبح عربيا مسلما، وصحّحت له موازين إدراكه فأصبح إنسانا أبيا، وحسبي هذا مقرّبا من رضى الرب ورضى الشعب"[1].

3- مما يُلاحظ أيضا من خلال تفحص الإنتاج العلمي للفقهاء المالكية بقسنطينة أنَّ المصنفات الفقهية عموما وفي الفقه المالكي خصوصاً قليلة إذا ما قورنت بكتب التصوف والتزكية والعقائد والتراجم، أو بمقارنتها بما صُنِّفَ في المشرق الإسلامي، أو بما صُنِّفَ في فنون العلم الأخرى، وقد يُفسَّرُ ذلك بالاعتماد المفرط على أمّهات كتب الفقه المالكي الواردة من المشرق، ولانشغال الفقهاء بتفقيه الناس شفويا عن طريق التدريس والإفتاء والقضاء والنظر في النوازل، والأكثر من ذلك سيادة وطغيان نزعة التصوف بداية من العصر الموحدي منتصف القرن الخامس الهجري، فنزع كثير من فقهاء المالكية إلى العناية والاهتمام بهذا النوع من علوم التزكية والتربية الروحية، الذي استقلَّ بمصطلحاته ومصنفاته، حتى عُرف فيما بعد بعلم الحقيقة (التصوف) في مقابل علم الشريعة، ويصف ابن خلدون المقابلة بين علمي الفقه والتصوف، قائلا: "وصار علم الشريعة على صنفين: صنف مخصوص بالفقهاء وأهل الفُتيا وهو الأحكام العامة في العبادات والعادات والمعاملات، وصنف مخصوص بالقوم- يقصد الصوفية- في القيام بهذه المجاهدة- يشير إلى مجاهدة النفس-، ومحاسبة النفس عليها، والكلام في الأذواق والمواجد العارضة في طريقها، وكيفية الترقي فيها من ذوق إلى ذوق، وشرح الاصطلاحات التي تدور بينهم في ذلك"[2].

4- وبمراجعة إحصائية لمصنفات كبار علماء قسنطينة من حيث الكمّ والكيف نخلص إلى وفرةٍ في التصنيف والتأليف والإنتاج العلمي عموماً، لكن طغى عليها كتب التصوف والعقائد كما سبقت الإشارة إليه، ومما أُثر عن السلف قولهم: " من تصوف بلا فقه فقد تزندق، ومن تفقه بلا تصوف فقد تفسق، ومن

---

[1]- 35مقال (أنا) بقلم: الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، مجلة (الثقافة) العدد 87، ماي- جوان 1985 ، ص: 11.

[2]- مقدمة ابن خلدو، ص: 991.

تفقه وتصوف فقد تحقق "[1] ، وهذا كلام باطل دون شك إنما المراد به كسب الأنصار والأتباع في باطنه بالرغم من أن المراد بالتصوف هنا روح العاطفة ورقة القلب ونبذ الجفاء، وعظيم التفكر وفقه الإشارات القرآنية والدلالات النبوية، ويصور الإمام القشيري رحمه الله تعالى في " الرسالة " العلاقة بين الشريعة والحقيقة تصويرا رائعا، فيقول: "الشريعة أمر بالتزام العبودية، والحقيقة مشاهدة الربوبية، فكل شريعة غير مؤيدة بالحقيقة فأمرها غير مقبول، وكل حقيقة غير مقيدة بالشريعة فأمرها غير محصول...، والشريعة جاءت بتكليف الخلق، والحقيقة إنباء عن تصريف الحق...، والشريعة أن تعبده والحقيقة أن تشهده، والشريعة قيام بما أمر والحقيقة شهود لما قضى وقدّر، وأخفى وأظهر"[2] .

5- فرض مالكية قسنطينة مكانتهم في المشرق الإسلامي والأندلس في مجال التدريس والخطابة والإمامة والإفتاء وإن قلت مصنفاتهم، وهذا مما يؤكد فرضية تسخير جهودهم نحو العطاء الشفوي أكثر من التصنيف والتأليف في مجال الفقه، وقد سُقنا نماذج لفقهاء قسنطينة اعتلوا منابر الخطابة وكرسي الوعظ والتعليم في كبرى حواضر المشرق الإسلامي في مكة المكرمة والمدينة المنورة وبيت المقدس والقاهرة ودمشق.

6- ومما يلحظ أيضا من خلال دراسة الإنتاج العلمي للفقهاء المالكية بقسنطينة كثرة الاختصارات والشروح، وقلة التصنيف المستقل في الأحكام والأصول، وهو تحصيل حاصل لتأثير حركة التصنيف الوافدة من المشرق الإسلامي والأندلس، بالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر التي صرفت الفقهاء المالكية بقسنطينة عن التصنيف في الفقه المالكي، يُضاف إلى ذلك كله منافسة

---

[1]- عبد القادر عيسى، دار العرفان، 2011، ص: 361-362، نُسب القول للإمام مالك، ولم أقف على ما يُثبتُ صحة هذه النسبة. هو كلام باطل ولم يكن في عهده-رحمه الله– تصوف إنما هو زهد

[2]- الرسالة القشيرية، لأبي القاسم القشيري، تحقيق: معروف مصطفى زريق، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1426هـ-2005م، ص: 82-83.

المذهب الحنفي للمذهب المالكي منذ مجيء العثمانيين إلى الجزائر وتبني المذهب الحنفي مذهبا رسميا للدولة في القضاء والإفتاء[1]

7- ومما نسجله كملاحظة - أخرى - على الإنتاج العلمي لفقهاء قسنطينة والعطاء المذهبي بصفة أخصّ أنّ المتفحص لا يجد للفقهاء المالكية بقسنطينة الردود المذهبية الضيقة والعنيفة مثل التي رصدتها المصادر في المشرق الإسلامي والأندلس[2] بل جنحت معظم تلك المصنفات إلى الوسطية واتصفت بالعلمية والاحتكام إلى الدليل، وهي ميزة اتسمت بها مصنفات المغرب الإسلامي عموماً وفقهاء قسنطينة خصوصاً.

هذه الملاحظات في عمومها تكشف للباحثين بعضاً من خصوصيات فقهاء حاضرة قسنطينة وطبيعة إنتاجهم العلمي في المجال الفقهي عموما والمالكي خصوصاً، ويبقى هذا الإنتاج العلمي يحتاج لمزيد عِناية سواءٌ من حيث: التحقيق أوالتنقيح أو التشريح أو النشر لا سيما منه الجانب الفقهي المالكي الذي يرمز إلى أحد معالم الشخصية الدينية في الجزائر.

---

[1]- محمد بغداد، الفتوى في الجزائر: تاريخها، رجالتها، مدارسها، آفاقها، رسالة لنيل شهادة المجستير في العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر 01، السنة الجامعية 1430 - 1433 هـ / 2011 / 2012 م، ص: 54 .

[2]-عن مظاهر التعصب المذهبي في مجال التصنيف أُنظر: خالد كبير علال، التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي -خلال العصر الإسلامي-: مظاهره، آثاره، أسبابه، علاجه، دار المحتسب –، 1429هـ / 2008 م، ص: 93- 100.